جامعة الكويت
كلية العلوم الإدارية
مركز التميز في الإدارة
وحدة منظمة التجارة العالمية
WTOU

" الريعية والتنمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية "

إعداد
د. أحمد منير نجار
مشرف وحدة منظمة التجارة العالمية ـ مركز التميّز في الإدارة
استاذ الاقتصاد ـ كلية العلوم الإدارية ـ جامعة الكويت
Mouneer@cba.edu.kw
WWW.CBA.edu.kw/mouneer

ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السابع

" التنمية المستدامة وسوق العمل "

الجمعية الاقتصادية العُمانية ـ سلطنة عُمان

مسقط 9 ـ 10 مارس 2014

ما قبل البدايــة

- الريعية مفهوم قديم قدم ظهور بوادر الدولة القومية في القرن الـ 14 وتطورها في القرنين 16 ، 17
- معاهدة Westphalia عام 1948 لتأسيس الدولة القومية في أوربا
- ارتباط مفهوم الريعية بالعلاقات الاقتصادية الدولية

أولاً : تعابير الريع المفهوم والريعية

في البعد اللغوي : يعني النماء والزيادة

في البعد الاقتصادي :

1. تاريخياً ارتبط بدخول ملاك الأراضي من خلال وضعها بتصرف الآخرين
2. قد يكون خارجياً أو داخلياً
3. هو الفارق غير المبرر اقتصادياً بين سعر التكلفة وسعر البيع (التعريف مهم جداً عند التطرق للريع النفطي)

4. الدخل القانوني المتولد عن غير طريق الإنتاج الحقيقي : الاحتكار ، الإيجارات

5. تناوله سميث بشكل من أشكال المردود المالي (ثروة الأمم)

6. تناوله ماركس كنموذج اقتصادي (رأس المال)

7. ليس مقتصراً على النفط والغاز وثروات باطن الأرض :

قناة السويس / تأجير موانئ لدول غير شاطئية / تأجير قواعد عسكرية /

مشاريع BOT

ثانياً : الاقتصاد الريعي والدولة الريعية :

دول مجلس التعاون نموذجاً

الاقتصاد الريعي

- ★ أكثر اتساعاً من مفهوم الدولة الريعية
- ★ تداخل هيكلي ذو اتجاهين في بعض الحالات مع الدول الريعية

★ يتطلب توافر عناصر متوازية العمل :

- خارجية مصدر الريع
- غلبة نسبته من إجمالي الناتج المحلي GDP ٪40 ـ ٪50 (لازال موضوع تقديري)
- استخدام أفراد المجتمع حصيلته في نشاطات استهلاكية
- تشكيله العوائد الأساسية لتمويل خزينة الدولة

- من العناصر السابقة يتبين التداخل الهيكلي وجدلية العلاقة بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية :

  - قد يكون الاقتصاد ريعي والدولة غير ريعية (سويسرا)
  - قد تكون الدولة ريعية والاقتصاد غير ريعي (دول مجلس التعاون)
  - إذن في كل اقتصاد هناك عناصر ريعية تختلف بالـ....

- اعتماد المجتمع على مصدر واحد للريع نتيجة الطبيعة على الغالب : مياه الأمطار / المناخ / الموقع الجغرافي / طبيعة الأرض الجيولوجية (نفط ، غاز ، فوسفات ، حديد .. الخ)

- لا تحتاج الى آليات إنتاج معقدة أو سلسلة إنتاج طويلة للوصول للناتج النهائي .

- **قد يكون خارجياً :**

بيع كلاً من النفط ، الغاز ، المعادن ، السياحة ، تحويلات المغتربين ، المساعدات والمنح الخارجية ... الخ

- **وقد يكون داخلياً :**

مصدره ريوع السيادة وخدمات نشاطات الدولة (الفساد الإداري ، المضاربات المالية والعقارية ، التراخيص ، عقود الامتياز ... الخ)

★ **وقد يكون استراتيجياً :**

حسب موقع الدولة الجغرافي : الممرات المائية والبرية مثلاً

★ **وقد يكون سياسياً :**

خاصة في حقبة الاستعمار البريطاني ، الفرنسي ، الإسباني

- حصول إسبانيا على ذهب وفضة مستعمراتها في أمريكا الجنوبية
- النفط قبل الاستقلال السياسي للدول النفطية
- المواد الأولية من المستعمرات البريطانية
- المواد الأولية من المستعمرات الفرنسية

الدولة الريعية

1. مصدر الدخل الريعي خارجي ويرتبط بالطلب الخارجي وتقلباته بغض النظر عن الإنتاجية
2. عدم الاعتماد بشكل كبير على الدخل من عناصر الإنتاج المحلية
3. الدولة وسيط بين الاقتصاد الخارجي والمحلي ومستوى تحكمها بالدخل الريعي

4. حرية الدولة في استخدامات الدخول الريعية وصرفها حسب مصالحها

- أجهزة الأمن
- مجالات الانفاق العام عموماً
- شراء الود السياسي
- التوسع في التوظيف
- مجالات تطوير الدولة وأجهزتها
- تحسين ورفع مستويات معيشة أفراد المجتمع
- إعادة توزيع عوائد الريع بشكل عادل نسبياً

5. إمكانية الانتقال من مفهوم الدولة الريعية الى مفهوم الاقتصاد الريعي

6. مدى مشاركة المجتمع بالدخول الريعية الخارجية :

الريعية السياحية ، ريعية شركات الطيران في الأجازات ، المنظمات الدولية في سويسرا ، سياحة المؤتمرات ، السياحة الدينية ، الإعانات الدولية الخارجية ، تحويلات العاملين في الخارج ، قناة السويس ، الاستثمارات الوطنية في نشاطات ريعية خارجية ... الخ (الانتقال الى الاقتصاد الريعي التنموي)

7. اختلاف عناصر ريعية الدولة حسب الزمان والمكان وطريقة اقتسام الريع

8. إمكانية تحول الدولة من ريعية الى شبه ريعية أو العكس حسب الوضع الاقتصادي والسياسي (موجات التأميم والخصخصة)

ثالثاً : الصفات الأساسية لريعية دول مجلس التعاون

- الصفات تعتبر قوى تنموية كامنة للانتقال الى الاقتصاد الحقيقي
- غالبية الاعتماد على الريع النفطي الخارجي في النواتج المحلية الإجمالية

نسبة النفط والغاز الى GDP	2001 (1)	2005 (1)	2009 (2)	2010 (2)	متوسط 2007 ـ 2011 (3)
البحرين	24.5	25.2	24.5	24	26
الكويت	42.9	54.4	49.3	51.2	54
عُمان	42.6	49	40.9	47.6	47
قطر	57.7	59.6	46.2	55.6	52
السعودية	33.2	47.8	42.8	47.8	50
الإمارات	29.5	35.7	29.1	31.6	34

المصدر :

1. إحصاءات البنوك المركزية لدول المجلس
2. تم احتساب النسب من أرقام التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011
3. QNB: GCC Economic insight 2012

- توضح الصورة بشكل أوسع مع معرفة نسبة الصادرات النفطية الى إجمالي الصادرات
- ارتفاع درجة الانكشاف الاقتصادي
- خطر التطور التقني في مصادر الطاقة البديلة للنفط (؟؟؟)
- ضعف الهياكل الإنتاجية الاقتصادية غير النفط : الصناعات التحويلية عموماً

- ضعف الرابط الهيكلي بين نشاطات القطاعات المختلفة (ضعف جداول م ـ م)
- ضعف العلاقة بين العائدات الريعية والجهود الإنتاجية للقطاع النفطي الريعي
- الارتباط الوثيق بالسوق العالمي للنفط
- غموض العلاقة الاقتصادية بين مفهوم توليد الدخل والثروات وتوزيعها
- حصول الحكومات على الدخول الريعية واقتصار دور غالبية أفراد المجتمع على انفاق هذه الدخول
- جميع النشاطات الاقتصادية تكون تابعة أو مشتقة من الدخول الريعية
- حصول الانفاق العام على نسبة عالية من الناتج المحلي

الدولــة	٪ الإنفاق العام من GDP		
	(1) 2001	(1) 2005	(2) 2010
البحرين	27.5	31.3	30.4
الكويت	44.3	46.5	31.5
عُـمان	37	35.8	30.4
قطــر	31.8	35.3	33.7
السعودية	37.2	28.9	39
الإمارات	37.7	25.2	30

المصدر : (2) حسب النسب من أرقام التقرير الاقتصادي الموحد لعام 2011

(1) حسب النسب من تقرير بنك قطر الوطني عن دول المجلس لعام 2012

- عدم وجود نظام ضريبي كفء لضمان كفاءة استعمال الموارد
- استمرار سيطرة ثقافة الدخول الريعية بعيداً عن مفهوم الإنتاجية
- ارتباط فكرة المواطنة بمصادر الكسب الاقتصادي الريعي
- تعميق الفكر الريعي من خلال منح الوكالات التجارية الحصرية
- ممارسة الشركات الأجنبية لنشاطاتها عبر وكلاء محليين بالضرورة

- ابتعاد الإيرادات الحكومية عن حجم ومستوى النتائج المحلية الإجمالية بسبب غياب الضرائب
- العكس أصبح الصحيح بأن الإيرادات الريعية تشكل غالبية النواتج المحلية
- الامتصاص الخارجي للعوائد الريعية وبنسبة لا بأس بها من خلال الإنفاق العسكري
- خلل في تركيبة سوق العمل (إزدواجية سوق العمل بكل المقاييس)

رابعاً : آثار الاقتصاد الريعي العامة والخاصة بمستوى وأحجام البطالة

الآثـــار العـــامة :

- التركيز على القطاعات الاستهلاكية على حساب القطاعات المنتجة
- سهولة الدخول الريعية مقارنة مع دخول القطاعات الصناعية (الثقيلة)
- تزايد نزعة الاستيراد مع العزوف عن الصناعات الإنتاجية
- هيمنة المتغيرات الخارجية وأثر ذلك اقتصادياً وإجتماعياً

- عدم ارتباط مصدر الرزق بالعمل أو المردود بالعمل
- توجه غالبية الاستثمارات لقطاع العقارات والمضاربات المالية
- الانكشاف الخطير في الأمن الغذائي
- عدم العدالة في توزيع الدخول وما يتبعه من انتشار ظاهرة الفساد
- محدودية الإيرادات الضريبية وأثرها على توجيه النشاطات الاقتصادية
- هيمنة الإنفاق الجاري على الإنفاق الرأسمالي
- تعتبر الدخول الريعية أحد مصادر التضخم الداخلية

الآثــار على مستوى ونوع وحجم البطالة :

- **يمكن تقسيمها الى** : آثار نوعيــة / كميــة / تنمويــة

مع الإقرار بعدم إمكانية فصل الآثار التبادلية بينها

الآثــار النوعية :

- وجود أسواق عمل خليجية وليس سوق واحدة بصفات شبه موحدة
- الاستعراض التاريخي يؤكد تكريس مفهوم ازدواجية سوق العمل
- ضعف نسبة الاستثمار في القطاع الخاص مما يعني ضعف خلق فرص عمل حقيقية

- ضعف ملاءمة مخرجات النظام التعليمي لمتطلبات سوق العمل مما يعني أن غالبية البطالة في سن الشباب (19 ـ 25) تعتبر بطالة تعليمية

- هيمنة تشغيل المواطنين في القطاع العام (تكريس ازدواجية سوق العمل)

  - خلق فرص عمل وهمية وزيادة مستوى وحجم البطالة المقنعة
  - تركز العمالة المواطنة في نشاطات محددة
  - فجوة الأجور والمزايا (الرواتب ، التقاعد ، العلاوات ، الترقيات ... الخ)
  - فجوة ساعات العمل بكل مقاييسها وربطها بالإنتاجية (آلية القياس)
  - فجوة المهارات

الآثـــار الكمية:

- هيمنة نسبة الوافدين على غالبية سكان دول المجلس ، مما يعني هيمنة العمالة الوافدة على إجمالي العمالة بدول المجلس

الدولة	2007	2010	* 2013
البحرين	49.3	54	58.3
الكويت	69	68	67.3
قطـــر	غ . م	غ . م	غ . م
عُمـــان	30	29	44
الإمارات	86	88.5	90
السعودية	29	31	33

المصدر : حسن العالي ((نمط النمو الاقتصادي في دول المجلس 2013))

* تقديرات حسب الاتجاه العام

- وصول أعداد العاطلين عن العمل بدول المجلس (2 ـ 3) مليون عام 2012 (صندوق النقد الدولي)

الآثـــار التنمويـــة:

- تفعيل روح المبادرات الفردية الإنتاجية الخلاقة
- سيادة نمط متذبذب من النمو وعدم الاستقرار وأثره على خطط التشغيل
- الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على المدى الطويل
- تأثر الخطاب التنموي الخليجي

خامساً : الخروج من الريعية الى الإنتاجية

الجهود التنموية المطلوبة

على المدى القصير :

- توجيه المدخرات والفوائض الريعية نحو استثمارات حقيقية
- تهيئة البيئة الاستثمارية الخليجية المناسبة لاستقطاب الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة (خليجية وأجنبية)
- تخفيض (إن لم يكن القضاء) مستويات الفساد بكافة أنواعه .

- تنشيط حركة التجارة الخارجية من خلال الميزة النسبية والتفاوضية لدول المجلس
- العمل للانتقال من اقتصاد يقوم على توزيع الريع والمزايا الى اقتصاد يعتمد على الاستثمار المنتج والمنافسة المعتمدة على الكفاءة
- الاعتماد على نظام ضريبي كفء ليس بغاية الجباية وإنما لترشيد النشاطات الاقتصادية (الاستهلاكية والإنتاجية معاً)
- مشاركة القطاع الخاص في الجهود التعليمية ومتطلبات سوق العمل
- توظيف الصناديق السيادية في نشاطات إنتاجية حقيقية

على المدى الطويل:

- العمل على أن تشكل دول المجلس مركزاً رئيسياً في التجارة الدولية (دول شرق آسيا / أوربا / أمريكا الشمالية)
- إعادة هيكلة القطاع الصناعي لتعزيز المنافسة
- تنمية وتطوير القدرات الخليجية في مجال توفير التقنيات التنموية اللازمة
- تطوير الصناعات البتروكيماوية الأساسية والثانوية والخفيفة التكاملية
- الوصول بالمجتمع الخليجي لمستوى معرفة متنوع في جميع المهن والنشاطات
- الاعتماد على استراتيجيات تنموية خليجية طويلة الأمد بهدف توطين صناعي نوعي تكاملي

- العمل على تقليص فجوة الأجور والمزايا بين القطاع العام والخاص
- إصلاح طويل الأمد في هيكلية بنود الإنفاق العام والموازنة العامة
- الاستفادة من آليات النموذج النرويجي في الجهود التنموية التي اعتمدت أساساً على الدخل الريعي النفطي :

  - عدد السكان (5) مل نسمة ، المساحة (385) الف كم^2 (423) كومونة
  - 1972 تأسيس شركة State Oil) توظيف أفضل مهندسين وعمال من العالم)
  - 2010 إنتاج 1.8 مل/ب/ي وصل ذروة الإنتاج 3.4 مل/ب/ي عام 2001
  - تقسيم الميزانيات حسب عدد السكان والكومونات

- الضرائب حسب الخدمات التي تقدمها الكومونات
- عام 1990 تأسس صندوق النفط السيادي
- عام 1996 تم وضع (8) مليار $ بإدارة مصرفيين كفء واقتصاديين
- عام 2004 وصل الصندوق الى (160) مليار $
- عام 2012 وصل الصندوق الى (800) مليار $
- خلال الربع الثاني من عام 2013 حقق الصندوق (35) مليار $
- موقف الحكومة من الضغوط الأوربية للمساهمة في تمويل عجز اليونان
- كانت النرويج مثار استهزاء وتندر الأوربيين

أخيـــــراً

ضرورة تحول دول المجلس من دولة خدمة عامة

الى دولة رعاية اجتماعية